ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

Financing Pre-university Education in Light of Egypt Vision 2030 *"Challenges and Coping Mechanisms"*

PhD. Rehab Mohammad Ibrahim Megahed
Department of Fundamentals of Education, Faculty of Women for Arts, Science & Education, Ain Shams University, Egypt
Fatma.elzhraa30@gmail.com
Prof. Nadia Yossef Kamal
Department of Fundamentals of Education, Faculty of Women for Arts, Science & Education, Ain Shams University, Egypt
Nyoussef2000@hotmail.com
Prof. Fatemah Zakareya Muhammad
Department of Fundamentals of Education, Faculty of Women for Arts, Science & Education, Ain Shams University, Egypt
fatemahzakareya@yahoo.com

Receive Date :21 May 2024, Revise Date: 14 June 2024, Accept Date: 22 June 2024.
DOI: 10.21608/buhuth.2024.291551.1691
Volume 4 Issue 6 (2024) Pp. 19-37.

Abstract

Egypt has realized the importance of financing, especially in the field of education, as it is an essential factor in achieving quality education, which contributes to achieving sustainable development. This was demonstrated in the second national report that Egypt submitted in 2018 at the High-Level Political Forum of the United Nations, where the report discussed the issue of financing as one of The basic challenges that may hinder the achievement of the United Nations goals for sustainable development. Hence, the Objective of scientific research is to identify the most important challenges facing financing pre-university education in light of the directions of the National Agenda for Sustainable Development "Egypt Vision 2030", In The conclusion, that cause of the most important challenges facing pre-university education are the lack of available financial resources and the low economic level, which has led to the state's weak ability to achieve the goals of pre-university education effectively, Since it is difficult for any country to bear the Burden of an Integrated Educational System at the expense of the state treasury and governmental funding only. In light of this, the scientific research proposed a set of recommendations and procedural mechanisms, with the aim of overcoming financing challenges, reducing the financing burdens on the state budget, and fulfilling the requirements of Egypt's development vision.

Keywords: financing education - pre-university education- sustainable development - Egypt Vision 2030

تمويل التعليم قبل الجامعي في ضوء رؤية مصر 2030 "التحديات وآليات المواجهة"

رحاب محمد إبراهيم مجاهد

باحثة دكتوراه - قسم أصول التربية
كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، مصر
Fatma.elzhraa30@gmail.com

أ.د/ نادية يوسف كمال
أستاذ بقسم أصول التربية
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
Nyoussef2000@hotmail.com

أ.د/ فاطمة زكريا محمد
أستاذ بقسم أصول التربية
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
fatemahzakareya@yahoo.com

المستخلص.

أدركت مِصر أهميةُ التمويل خاصةً في مجال التعليم كونه عاملًا أساسيًا في تحقيق جودة التعليم ، مما يسهم في تحقيق التنميةُ المُستدامة ، وقد ظهر ذلك في التقرير الوطني الثاني الذى قدمته مِصر عام 2018 في المِنتدى السياسي رفيعُ المُستوى للأُمم المُتحدة ، حيث ناقش التقريرُ قضيةُ التمويل كأحد التحديات الأساسية التي قد تُعرقل تحقيقَ الأهداف الأُممية للتنميةُ المُستدامة، ومن ثَم هدف البحث تعرف أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم قبل الجامعي في ضوء توجهات الأجندة الوطنية للتنميةُ المُستدامة "رؤيةُ مِصر 2030"، وقد توصل لأن أهم التحديات التي تواجه التعليم قبل الجامعي قلة الموارِدُ المالية المتاحة وانخفاض المستوى الاقتصادي مما أدي إلى ضعف قُدرة الدولةُ على تحقيقِ أهداف التعليم قبل الجامعي بفاعلية، حيثُ مِن الصعبِ لأية دولة أن تتحمل عبء نظامٍ تعليمي مُتكامل على حسابِ خزانةِ الدولةِ والتمويل الحكومي وحدهْ، وعلى ضوء ذلك طرح البحث مجموعة من التوصيات والآليات الاجرائية بهدف التغلب على تحديات التمويل، وتَخفيفُ الأعباء التمويلية على موازنة الدولة، والوفاء بمتطلبات رؤية مِصر التنمَوية.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم – التعليم قبل الجامعي- التنميةُ المُستدامة – رؤية مِصر2030.

المقدمة:

تُدرك المجتمعات أن السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن دون إعطاء الاهتمام الكافي لقطاع التعليم، حيث يعد التعليم أحد ركائز التنمية للبعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة؛ فمن خلال النظم التعليمية تستطيع الدول النهوض والتقدم على كافة الأصعدة، لذلك سخرت معظم الدول امكاناتها المادية والبشرية لقطاع التعليم وخصصت له ميزانيات ضخمة كنسبة من إنفاقها الحكومي، ومن الناتج المحلي الإجمالي، لتفي بمتطلباته في بناء افراد المجتمع وعلى الرغم من ذلك يعد تمويل التعليم من التحديات المستمرة التي تسعى الحكومات للتغلب عليه بالعيد من الأساليب.

ويُعد التعليم بصفةِ عامة والتعليم قبل الجامعي بصفةِ خاصة قضيةٌ مهمةٌ وحيوية، وذلك لكونِه يُعنىَ بإعداد الإنسان ، والذى يُعد المحور الأساسي لكُل القضايا التنمويةُ بجوانبها الاقتصادية والاجتماعيةُ والثقافية ، لذا تسعى الدول للارتقاء بمستوى تعليمها مما يتطلب ضرورة توفير الموارِدُ الماليةُ والتمويل اللازم لتوفير مُتطلبات تحقيقَ ذلك ، فلا يُمكن تَصور تنظيم تعليمي بدون توافّر موارد مالية للإنفاق على الأوجُه المُتُعددةُ للعمليةِ التعليمية ، مثل (مُرتبات مُعلمين ومُوظفين، وسائل تعليمية ، تجهيزات مدرسية...إلخ) وهذا ما يُشير إليه مفهوم تَمويل التعليم Education funding (**جمال الدهشان، 2016، ص1**).

ومع تَطور فكرة الاستثمار في التعليم لم يُعد يُنظر للإنفاقِ على التعليم أنه إنفاق استهلاكي ، بل أصبحَ شكلاً مِن أشكال الاستثمار في رأس المال البشرى ، وذلك مِن خِلال زيادة كفاءة الموارد البشريةُ وتحسين نوعيتها ، بهدفِ تحقيقَ النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويُعد تَمويل التعليم مُدخلاً مهمًا مِن مُدخلات أي نظامً تعليمي ، ومن الموضوعات التي تحظى بعناية كبيرة من قبل المهتمين بتطوير التعليم، كما يحظىَ باهتمام رجال الاقتصاد ورجالُ التربية خاصة علاقتهُ بالنفقات التعليمية و تحكُمه في حجم الموارِدُ المالية التي يتم توفيرها للتعليم، ويحظىَ باهتمامهِم نظرًا لحجم التأثيرُ الذى يتركهُ التمويلُ على المُخرجات التعليمية مِن حيثُ عدد الخريجين ، ونوعيةُ تعليمهم ، والتي تعتمد بدرجةٍ كبيرةٍ على مدى الإمكانات المالية ، التي يتم توفيرها للنظام التعليمي (**على بن عبدالله الشنيفي، 2018، ص70**).

لذا يُعد التمويل مِن أهم المشكلات التي تواجه النُظم التعليميةُ المعاصرة ، بصرف النظرِ عن مُستوى تقدُمِها الاقتصادي، فإن طُموحاتها لتحقيقَ آمالها التعليمية تَصطدم بمُشكلة تَوفير الأموالَ اللازمة لتحقيق طُموحها في مجالِ التعليم ، مما يؤدي لتخلى الدول عن بعض مشاريعها التربويةُ أو تأجيلها للمستقبل ، نتيجةٌ لضَعف الإمكانات التمويليةُ المتاحة ، فالمشروعاتِ التعليمية بما تَتَطلبهُ مِن مبانٍ ومعداتٍ وأجور مُعلمين وغيرها، تحتاج إلى تمويلِ مُناسب خاصةً مع اعتماد رؤيةُ مِصر واستراتيجيتُها للتنميةٌ، وسعيها للارتقاء بمُستوى معيشةَ المواطن المصري ، وتحقيقَ العدالةُ الاجتماعيةُ والمساواة ، و ما تَرتب على ذلك مِن زيادة طُموحَ الشعب وكبر آمالهُ وتوقعاتهُ في الحياةِ ، وما صاحبَ ذلك مِن زيادةِ التزامات الدولة بالتوسع في مجالاتِ التنميةُ والخدمات على السواء، كُل ذَلك جعلَ ميدان التعليم في سباقٍ مستمرٍ مع غيره مِن الميادين الأخرى، مِن أجلِ الحصول على التمويلِ اللازم للوفاء بمتطلبات رؤية مِصر التنمَوية .

وتأتى رؤيةُ مِصر لتَكون بمثابةِ نُقطة تِحول نحو تحقيقَ مُستقبل طَموح، إذ تسعى أن تَكون مِصر بِحلول 2030 ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمةُ على العدالةِ والاندماج الاجتماعي والمُشاركة، من خلال نظام بيئي مُتّزن ومُتنوع، لتحقيقَ التنميةُ المُستدامة، كي ترتقى بجودةِ حياةَ المِصريين، وذلك بما لا يَخل بحقوقِ الأجيالُ القادمة (**وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2022، ص6**).

وقد شهد قطاع التعليم تغيرات جوهرية في السنوات الماضية، في ظل نُدرة الموارد والتخطيط لتطوير قدرات قطاع التعليم، كاستجابة لمتطلبات التنمية، مِن هنا تتضح الحاجة للقيام بإصلاحات عميقة في كافة جوانب نظام التعليم، وعلى الأخص مجال تمويل التعليم، استنادًا للبحث العلمي في تحديد الآليات المِناسبة لهذه الإصلاحات، لتطبيقها على أرض الواقع.

وهو ما يَتَطلبُ بناء نظامٍ تعليمي قادرٌ على تهيئةِ مواطنين لديهم القدرة على المشاركةِ الفعالة لتحقيق أهداف وطموحات الدولة، كما يستدعى الوقوف الجاد والتخطيطَ الدقيق للتغلُب على التحدياتِ التي تواجه تمويلُ التعليم، واستحداث مصادر جديدة للإنفاق على التعليمِ بما يُسهم في تَخفيف العبء عن الميزانيةِ العامة للدولة حتى يتمكن مِن أداء رسالتهُ بالمُستوى المطلوب.

مُشكلة البحث واسئلته:

يظل السؤال المُلح في المجتمع المصري هو كيفية توفير مصادر جديدة لتمويل التعليم، في ظل ضعف الموارد الحكومية المخصصة لتمويل التعليم، فقد أعلن السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في مؤتمر الشباب المنعقد بالإسكندرية في يونيو 2023، أن التعليم الأساسي يحتاج إلى أكثر من 400 أو 500 مليار جنيه لنحو 25 ألف طالب وهو ما لا تستطيع الحكومة توفيره في الوقت الراهن. (**الهيئة العامة للاستعلامات، 2023**)

ليقر بذلك بعدم الالتزام الحكومي بتخصيص النسب المقررة في دستور 2014، وذلك على الرغم من تأكيد الموادُ الخاصةُ بالتعليم في دستور 2014 على الأهميةُ العظمى للتعليم، والتي تُعد مِن المميزات الفريدة لهذا الدستور حيث اهتم بالتأكيد على حل قضايا التعليم ، وسُبل تطويره، وتخصيص مواد لزيادة تمويله ، فقد ادرك هذا الدستور أن التعليم قضية أمن قومي ، وهو السبيلُ لتحقيقِ التقدم والخروجُ مِن إطارِ التخلُف والفقر إلى آفاق التقدمِ والرفاهية.

فقد نصت المادة رقم (19) على أن "تلتزم الدولة بتخصيص نسبة مِن الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن (4%) مِن الناتج القومي الإجمالي ، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع نسب المعدلات العالمية، كذلك تضمِنت ذات المادة " أن تشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية الوطنية " ، كما نصت المادة رقم (20) على أن " تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسُع في أنواعه كافة ، وفقاً لمعايير الجودة العالمية ، وبما يتناسب مع احتياجات سوقَ العمل" وتَعكس هذه المادة اهتمام الدولة بالتعليم الفني وهو أمرٌ يجبُ الاهتمام به لحاجة هذا النوع مِن التعليم للتطوير الجذري ، كذلك جاءت المادة رقم (22) لتؤكد أن " المُعلمين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم هم الركيزة الأساسية للتعليم ، تكفُل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية ، ورعايةُ حقوقهِم الماديةُ والأدبية ، بما يضمن جودة وتحقيق أهدافه " (**دستور جمهورية مصر العربية، 2014**).

وبحسب البيان التحليلي الصادر عن وزارة المالية لموازنة 2023/ 2024، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 12 ترليون جنية، تم تخصيص ما يقارب 230 مليار جنيه لصالح قطاع التعليم، بما يعادل حوالي نسبة (2%)، والتي لم تقترب من النسبة المخصصة في بالدستور والمقررة بنسبة (4%)، بينما كان من المفترض ان تصل النسبة إلى نحو 710 مليار لتحقق (6%) وفقًا لنص الدستور بتزايد النسبة بما يتوافق مع معدلات النسب العالمية (**بيان تحليلي لمشروع موازنة 2023-2024، وزارة المالية، 2023**).

وبتتبع المخصصات المالية الموجهة لقطاع التعليم نجد أن تقرير التنميةُ البشرية لمِصر الصادر في 2021، يُشير إلى أن الإنفاق الحكومي على التعليم وصل إلى 132 مليار جنيه للعام 2020/2019 وهو ما

يعادل نسبة 3.2 مِن الناتج المحلى الإجمالي ، وعلى الرغم مِن ارتفاع الإنفاق الحكومي على التعليم في مِصر كقيمة مطلقة وبالأسعار الجارية مِن نحو 48 مليار في 2010 / 2011 إلى 132 مليار في 2019 / 2020 ، فإن ذلك الإنفاق قد شهد تراجعًا خلال الفترة ذاتها كنسبة مِن جملة الإنفاق الحكومي مِن 12% إلى 8.4%، وكنسبة مِن الناتج المحلى الإجمالي انخفض من (3.5 %) إلى (2.1%)، كما اشار إلى انخفاض معدَّلات الإنفاق الحكومي على التعليم في مِصر عن المُعدَّلات السائدة على مستوى العالم والبالغة 14.3 % مِن إجمالي الإنفاق الحكومي و 4.5% مِن الناتج المحلى الإجمالي ، عن المتوسط السائد في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، وعدد مِن الدول ذات الأوضاع والظروف الاقتصادية التي يمكن مقارنتها بالاقتصاد المصري. **(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،2021، ص63)**.

وفيما يتعلق بتوزيع الإنفاق الحكومي على التعليم وفقًا لأبواب الموازنة (التقسيم الاقتصادي) ، فقد مثَّلت الأبواب المُتعلقة بالإنفاق الجاري في مجموعها ما نسبته نحو 90 % من حجم الإنفاق خلال الفترة (2010 / 2011- 2019 / 2020)، و ما يعادل نحو 10 % للإنفاق الاستثماري ، ويعد الإنفاق على الأجور والمرتبات المُكون الأكبر في الإنفاق الجاري من إجمالي موازنة قطاع التعليم بشكل عام، وهو ما يرجع بالأساس إلى تضخم حجم منظومة الموارد البشرية في منظومة التعليم الحكومي بشكل عام ، وقطاع التعليم الحكومي قبل الجامعي بشكل خاص **(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021، ص 65، ص40)**.

ما يتطلب ضرورة مراعاة العدالة في الإنفاق وتحسين كفاءته، مِن خلال إعادة هيكلة موازنة قطاع التعليم لصالح الإنفاق الاستثماري، ومراعاة عدالة توزيعه على المحافظات ، بدلاً مِن التوسع فى حجم المخصصات المالية دون أن يكون لها جدوى ، كما يدعو لاستحداث مصادر تمويلية متُعددة لتخفيف العبء على الحكومة في توفير التمويل المطلوب .

وتشير نتائج العديد من الدراسات أن المخصصات المالية الحكومية الموجه لقطاع التعليم غير كافية ولا تتناسب مع التزامات الدولة محليًا وعالميًا، فقد أشارت دراسة "السيد، 2022" إلى تراجع المخصصات المالية الموجهة للتعليم قبل الجامعي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من كون الدستور المصري يُلزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًا مع المعدلات العالمية (وهى اولى المؤشرات الكاشفة عن موقع التعليم بين أولويات الحكومة المصرية)

كما اشارت دراسة "الزنفلي، 2017 " أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي جاء منخفضًا بقدر كبير بمرور الوقت، ومتجهًا صوب التناقص، ومخالفًا لما أقره الدستور المصري، يضاف لذلك أن الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي جاء أقل مما حددته اليونسكو، ومن متوسطات مجموعات التنمية البشرية ومن المتوسط العالمي.

وفي ضوء ما سبق يمكن الاستدلال على أن الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر جاء متدنيًا، ودون المستوى المطلوب لتحقيق اهداف التعليم، لذا لابد من إعادة التفكير في كيفية إدارة المخصصات الحالية على نحو أكثر كفاءة وفاعلية، وكذا التوجه نحو استحداث مصادر جديدة لتمويل التعليم.

وفى ضوء ذلك يطرح البحث السؤال الرئيس التالي: **ما آليات مواجهة تحديات تمويل التعليم قبل الجامعي في ضوء توجهات رؤية مِصر 2030؟** ويتفرع مِنه الاسئلة التالية:

1) ما الأُطر النظرية لتمويل التعليم قبل الجامعي في ضوء رؤية مِصر2030؟
2) ما توجُهات رؤية مِصر 2030 للتعليم قبل الجامعي ؟
3) ما معايير تمويل التعليم قبل الجامعي ؟

4) ما التحديات التي تواجه تمويل التعليم قبل الجامعي ؟
5) ما الآليات المُقترحة لمواجهة تحديات تمويل التعليم قبل الجامعي ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي لما يلى :

1) عرض الأُطر النظرية لتمويل التعليم قبل الجامعي في ضوء رؤية مِصر.
2) تعرُف توجُهات الأجندة الوطنية للتنميةٌ المُستدامة رؤية مِصر 2030 فيما يتعلق بالتعليم قبل الجامعي.
3) تعرف معايير تمويل التعليم قبل الجامعي .
4) تحديد التحديات التي تواجه تمويل التعليم قبل الجامعي.
5) طرح الآليات المِناسبة لمواجهة تحديات تمويل التعليم قبل الجامعي.

أهمية البحث:

تعود أهمية البحث الحالي لأهمية الهدف الذى يسعى إليه، وتبدو أهمية البحث من خلال القيمية النظرية التي يقدمها بإلقاء الضوء على مجال بحثي مهم يتعين اعارته الاهتمام الكافي، يضاف إلى ذلك القيمة التطبيقية للبحث، من خلال ما يسفر عنه من نتائج حول تحليل معايير الإنفاق على التعليم، وتحديد أهم التحديات التي تواجه تمويل التعليم قبل الجامعي واقتراح آليات لمواجهة التحديات القائمة ، ويُعد ذلك مِن الموضوعات بالغة الأهمية في الوقت الحالي ، نظرًا للوضع الاقتصادي المُنعكس على قطاع التعليم فى مِصر، بالرغم مِن زيادة الطلب عليه ، فإن التعليم مِن أهم القطاعات التي تعمل على تحقيق أهداف التنميةُ المُستدامة .

منهج البحث:

استخدم البحث الحالي " المِنهج الوصفي" لملاءمته لطبيعة الدراسة ، نظرًا لكونه لا يقتصر على رصد البيانات ، إنما يتطرق لتفسير البيانات وتحليلها على نحو دقيق بهدف تحليل توجهات رؤية مصر 2030، وتحليل معايير الانفاق على التعليم، والتعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم، وطرح الآليات والإجراءات المِناسبة لمواجهة التحديات التي تحد من عملية الإصلاح والتطوير.

مصطلحات البحث:

استند البحث في تناوله لإطاره النظري لعدد من المصطلحات وهي كما يلي:

1. تمويل التعليم Education funding

لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لتمويل التعليم وكانت هناك اجتهادات شخصية لتعريف تمويل التعليم من قبل الباحثين في مجال اقتصاديات التعليم، ومن هذه الاتجاهات:
يعتمد البحث الحالية تعريف (الحبيب،1981م، ص170) لتمويل التعليم على أنه: "كل ما يستطيع البلد تعبئته من موارد لخدمة أغراض ومؤسسات وأجهزة التربية والتعليم."

كما يُقصد بتمويل التعليم عند (غانم، 2000، ص259) "إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية."

2. التعليم قبل الجامعي Pre-university education

تعرفه هيئة ضمان الجودة والاعتماد بانه: يشمل قطاع التعليم قبل الجامعي كافة المؤسسات التعليمية التابعة أو الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم حكومية كانت أم غير حكومية، وبمراحله المختلفة: (رياض أطفال، تعليم أساسي، ثانوي عام، ثانوي فني، التعليم المجتمعي، والمديريات والإدارات التعليمية).

ويعرفه البحث الحالي بانه: التعليم والتعلم الذي يقدم قبل المرحلة الجامعية ، وذلك للأطفال في مرحلة رياض الأطفال ، وللتلاميذ في مرحلتي الابتدائية والاعدادية وللطالب في المرحلة الثانوية ، سواء كان في مدارس حكومية أو تجريبية أو خاصة أو أجنبية، وسواء كان تعليم عام أو فني أو أزهري، وغالبا ما تكون مدته حوالي 13 أو 14 سنة دراسية تقريبا (سنة أو 2 سنة في مرحلة رياض الأطفال ، 6 سنوات في المرحلة الابتدائية، 3 سنوات في المرحلة الإعدادية ، 3 سنوات في المرحلة الثانوية) وغالبا ما يبدأ التعليم قبل الجامعي عند سن 4 أو 5 سنوات وينتهي عند سن 18 سنة.

3. استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر2030"

Sustainable Development Strategy, "Egypt's Vision 2030"

هي خارطة طريق تستهدف تعظيم الإفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة، وتعد أيضا تجسيدا لروح دستور مصر الحديثة، وتعتبر أول استراتيجية يتم صياغتها وفقا لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والوزارات، والهيئات الحكومية، كما لاقت دعما ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين، الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافًا شاملة لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية. فهي تعيد النظر في الرؤية التنموية لمواكبة التطورات العالمية، ووضع أفضل السبل للتعاطي معها، بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته، والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد، وقد حددت الاستراتيجية رؤيتها المتمثلة في:

"أن تكون مصر بحلول عام2030 ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع، يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام ايكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقق التنمية المستدامة، وترتقي بجودة حياة المصريين. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل (30) دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة".

خطوات السير في البحث:

في ضوء ما سبق تتحدد خطوات البحث فيما يلى :

- **المبحث الأول**: يتناول الأُطر النظرية لتمويل التعليم قبل الجامعي فى ضوء رؤية مِصر 2030، وتوجهات الأجندة الوطنية للتنميةٌ المُستدامة رؤية مِصر 2030 فيما يتعلق بمتطلبات تطوير التعليم قبل الجامعي.
- **المبحث الثاني:** يتناول معايير تمويل التعليم قبل الجامعي ومدى كفايته وتحديات تحقيق كفاية تمويل التعليم قبل الجامعي.
- **المبحث الثالث:** يعرض الآليات المقترحة لمواجهة تحديات تمويل التعليم قبل الجامعي.

1. **<u>المبحث الأول</u>**

يُعد التعليم أداة محورية في تحقيقَ التنميةُ والتقدُم ، لهذا تولى الحُكومات اهتمامًا كبيرًا بسُبل تعزيز الإنفاق على العمليةِ التعليمية في مختلف المراحل ، بهدف ضمان التحاق الجميعُ بالتعليم ، وكفاءة مُخرجات العملية التعليمية وجودتها. وفى هذا الصدد تتبنى الحُكومة المِصرية خُططًا طَموحة لتَطوير التعليم في إطارِ الأجندة الوطنية للتنميةٌ المُستدامة ، ووفقًا لدستور ٢٠١٤ الذي أكد على أهميةِ تطوير التعليم ، وأولى اهتمامًا خاصًا لمجال التعليم واختصهُ بعدة مواد تُشير إلى اهتمام الدولة بقضية التعليم واعتبارهُ المُدخل الأساسي لأى تنميةٌ أو إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي **(وزارة التربية والتعليم، 2014، ص29)**.

وتأتى قضية التعليم على رأس الأجندة التنموية لمِصر، تقديرًا لدوره الحيوي في النهوض بمستوى معيشة المواطن والارتقاء بجودة حياته، لذلك اهتمت رؤية مِصر 2030 بالعمل على تحقيق نهضة وتقدّم ملحوظ في مجال التعليم وإعداد كوادر ذات كفاءة عالية، قادرة على خدمة الوطن، كلٌ في مجال تخصصه.

ويواجه التعليم قبل الجامعي في مِصر الكثير مِن القيود والتي تحد مِن كفاءته وتضعف مِن جودة مُخرجاته وإمكانية تطوره، ولعل أبرز تلك القيود وأشدها تأثيرًا على مسيرة تطوير وتنمية قطاع التعليم، محدودية مصادر التمويل وانخفاض كفاءة تخصيصها على الجانب الاستثماري التنموي ، وهو ما يحول دون تحقيق تطوير التعليم وتحسين جودة مُخرجاته **(مروه محمد شبل البلتاجي، 2015، ص6)**، لذا تُعد قضية تمويل التعليم مِن أهم القضايا التي تواجه مجتمعنا المِصري، وتحول دون تحقيق أهدافه التنموية.

ويقصد بالتمويل لغويًا تجميع ورصد مبلغ مِن المال، فلفظ المال في المعجم الوجيز يطلق على كل ما للفرد أو الجماعة مِن متاع أو عروض أو تجارة أو عقار، والممول ممِن ينفق على عمل مما، ويقصد به مِن الناحية العملية محاولة تدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة معينة في احد القطاعات خلال فترة زمِنية محددة **(جمال الدهشان، 2016، ص29)**.

فالتمويل هو الأداة الأولى لأى خطوات تنفيذية ، لتلبية الاحتياجات التنموية المتزايدة ، فهو عملية تعبئة الموارد المالية بجميع أشكالها العامة والخاصة المحلية والخارجية لخدمة مُستهدفات التنميةُ ، بكل أشكالها سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

و وفقًا لما ورد بدستور ٢٠١٤ حول أهمية تطوير التعليم وتخصيص نسب مِن الناتج المحلى للإنفاق عليه، حيثُ أولى الدستور اهتمامًا خاصًا لمجال التعليم واختصه بعدة مواد تُشير إلى اهتمام الدولة بقضية التعليم واعتباره المدخل الأساسي لأى تنمية أو إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي **(وزارة التربية والتعليم، 2014، ص29)**، وقد نصت المادة (19) على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المِصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المِنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مِناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية. كما نصت على مد مرحلة التعليم الإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية؛ حيثُ تكفل الإلزام والمجانية حتى المرحلة الثانوية، وفقًا للقانون .

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة مِن الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن (4%) مِن الناتج القومي الإجمالي، يتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع نسب المعدلات العالمية، كما تضمِنت المادة أن تشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية الوطنية. كما نصت المادة رقم (20) على أن تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتعكس هذه المادة اهتمام الدولة بالتعليم الفني وهو أمر يجب الاهتمام به لحاجة هذا النوع مِن التعليم للتطوير الجذري، وجاءت المادة رقم (22) لتؤكد أن المعلمين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمِن جودة وتحقيق أهدافه **(دستور جمهورية مصر العربية، 2014)**.

ورغم أن هناك زيادة مطّردة كل عام في مخصصات موازنة التعليم، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى الزيادة المطّردة في الناتج المحلى الإجمالي ، (وفق خطة التنميةُ الاقتصادية 2021-2022). فقد بلغت نحو 4.4% مِن الناتج المحلى الإجمالي عام 2015/2014، ثم انخفضت حتى وصلت إلى 2.9% عام (2017/2016)،

(عام تعويم الجنيه المِصري أمام الدولار)، وهو ما أدى إلى انخفاض قيمته أمام الدولار بنحو 50% **(Abdel-Razek,Fatmeh, 2022, p21,22)**

وقد نص الدستور المصري على حق جميع المِصريين في الحصول على تعليم يحقق شروط الجودة التي تؤهلهم للحصول على فرص متساوية في التعليم وسوق العمل، كما تُشير المواد الخاصة بالتعليم في دستور 2014 إلى الأهمية المتعاظمة التي أولاها الدستور للتعليم، والتي تُعد مِن المميزات الفريدة لهذا الدستور، حيثُ اهتم بالتأكيد على حل قضايا التعليم، وسُبل تطويره ، وتخصيص مواد لزيادة تمويله ، فقد أدرك هذا الدستور أن التعليم قضية أمِن قومي، وهو السبيل لتحقيق التقدم والخروج مِن إطار التخلف والفقر إلى آفاق التقدم والرفاهية، ومِن هنا يجب استغلال موارد الموازنة المتاحة لتغطية النفقات الحالية والاحتياجات الاستثمارية المستقبلية للتعليم في مِصر.

ويتطلَّب التمويل فى ظل رؤية مِصر 2030 زيادةَ الموارد المتاحة على نحو مُستدام، لتكون أكثر اتِّساقًا مع متطلّبات التنميةُ، ويتحقق ذلك عن طريق إيجاد الأنواع الصحيحة مِن التمويل الملائمة لتنفيذ الاهداف التنموية، وفقًا للظروف والمتغيّرات والقوانين التي تحكمه، كما أقرتها أجندة أديس أبابا Addis Ababa (Action Agenda) التي اعتمدت إطارًا جديدًا وملزِمًا لكل دولة بوضع مجموعة مِن الحوافز المِناسبة التي تتيح تسهيل التمويل في المجالات الحيوية للتنميةُ، بما فى ذلك الحماية الاجتماعية (الحدّ مِن الفقر والتعليم والصحة وتوفير الغذاء والسكن اللائق)، إلى جانب البنية التحتية والبحث العلمي والتكنولوجيا والرقمنة وبناء القدرات والاستثمار والشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية، فيجب ألا تقتصر مصادر التمويل على الإنفاق الحكومي أو التمويل الخارجي مِن خلال القروض والمساعدات الإنمائية الرسمية، لكن يتعيَّن أن تشمل استثمارات القطاع الخاص ومِنظمات المجتمع المدني والاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات المِصرفية وغير المِصرفية المحلية، إلى جانب توفير أنواع جديدة مِن التمويل، بما فى ذلك الأدوات المالية المُبتكرة مثل السندات الخضراء وغيرها **(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية 2022، ص20)**.

وتهدف رؤية مِصر لتحفيز مصادرَ التمويل المختلفة وإزالة العوائق وتشجّيع الوسائل غير التقليدية لتغطية الفجوات التمويلية، للوصول إلى تنفيذ رؤية مِصر 2030 في إطار مِن الشفافية، مع الأخذ في الاعتبار تفاوت درجة سهولة توجيه مصادر التمويل المختلفة نحو أهداف الرؤية **(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2022، ص22)**

ونظرًا لحجم المشكلات التي تواجه العملية التعليمية، وما يترتب على ذلك مِن ضرورة مواجهتها والتغلب عليها، وإيمانًا بأهمية تحويل المجتمع المِصري إلى مجتمع يتعلَّم ويفكر ويبتكر، مع تجهيز عدد مِن العلماء القادرين على حل مشكلات مِصر والعالم، فقد اقترحت رؤية مِصر حزمة مِن الآليات التي تستهدف الوصول إليها بحلول عام 2030 أهمها زيادة مخصصات التعليم، يمكن توضيحها كما يلي: **(وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2022، ص58،ص59)**

- زيادة الإنفاق على التعليم، وربط جميع أوجه الإنفاق بجودة المُخرجات التعليمية.
- زيادة متوسط نصيب الطالب مِن الإنفاق على التعليم، مع إعادة توزيع الإنفاق العام على مستويات التعليم المختلفة – التعليم قبل الأساسي والأساسي والفني- صورة تتماشَى مع الارتقاء بجودة مِنظومة التعليم ككل.
- بناء القدرات ورفع كفاءة المعلمين في كل المراحل التعليمية، وتبنّي تشريعات تربط نتائج تقييم المعلمين بالحوافز، وتوفير نظام تشجيع وإثابة لهم، لحثِّهم على التطوير المستمر.
- تغيير معايير الجودة والاعتماد المحلية، لتساير المعايير العالمية لنظم التعليم والتعلم.

- تطوير المِناهج بما يضمِن اكتساب قيم ومبادئ التنميةُ المُستدامة لدى الطلاب مِن الأطفال والنشء والشباب، في المراحل التعليمية المختلفة.
- تطوير المِناهج والمواد التعليمية في إطار نظام "التعليم 2.0"، والتي أثبتت نجاحها في المستوى الابتدائي.
- ربط مِناهج التعليم (الفني والمهني) باحتياجات سوق العمل.
- تعزيز قدرة المِنشآت التعليمية) في مستويات التعليم قبل الجامعي، الفني)على توفير الفصول الكافية لجميع الفئات الاجتماعية، في الريف والحضر، مع أخذ المواصفات اللازمة لذوي الإعاقة في الاعتبار.
- توفير مِنظومة متكاملة للتعليم عن بُعد (البنية الأساسية للمِنصات الإلكترونية والقنوات التعليمية التليفزيونية) لشتى المراحل التعليمية.
- وضع آلية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص والجمعيات الأهلية على الانخراط فى برامج محو الأمّية، وتوفير المدارس والجامعات، مع تقديم حوافز لها.
- ربط برامج الحماية الاجتماعية بضرورة محو أمّية المستهدفين، بالإضافة إلى تقديم حافز للناجحين في برامج محو الأمية (مثلً تعليمهم حرفة تحتاج إليها سوق العمل)
- تحديث البنية التحتية للمِنشآت التعليمية (للمستويات قبل جامعي، فني) وتجهيزها بأحدث الإمكانات اللازمة لتدريب وتعليم الطلبة.
- توفير الدعم المالي لإنشاء مراكز البحوث، للتوسّع فى البحث العلمي بشتّى المجالات.
- زيادة التوعية وتحسين النظرة المجتمعية إلى أهمية التعليم بصورة عامة والتعليم الفني بصورة خاصة.
- التقييم المستمر لمؤسسات ومراكز البحث العلمي، مع وضع معايير محلية للتقييم تأخذ في اعتبارها مساهمة البحث العلمي في تنفيذ رؤية مِصر 2030 في المقام الأول.

ولا شك أن السبيل الأهم لتحقيق تلك المستهدفات هو توفير التمويل الكافي، وإنفاقه على نحو مِن الكفاءة والفاعلية، لـــــذا فإن تمويل التعليم بشكل عام، وتمويل مرحلة التعليم قبل الجامعي على وجه التحديد، يُعد تحديًا هامًا يواجه المجتمع المِصري على مستوى الدولة والافراد، ويعوق مسيرتها نحو تحقيق التطوير والتنميةُ في قطاع التعليم، وهو ما يوضح اهمية الجانب الاقتصادي في التأثير على التحاق الطلاب بالتعليم، فكلما كانت الموارد الموجه لتوفير وتطوير التعليم قليلة، كلما انعكس ذلك على نحو سلبي في تطوير التعليم واتاحته للجميع وتحسين مستوى جودته، وكلما انخفض دخل الأسر انخفضت قدرتهم على إلحاق ابنائهم بالتعليم، وانخفضت قدرتهم في الإنفاق على احتياجات ابنائهم الدراسية، فقد أصبح التعليم في وقتنا الحالي يتطلب العديد مِن الاحتياجات المادية والتكنولوجية، والتي ربما لا يستطيع العديد مِن الأسر أصحاب الدخل المِنخفض توفيرها لأبنائهم.

2. المبحث الثاني

يُعد التمويل أحد اهم عوامل التمكين التي تبنتها رؤية مِصر، ويُعد مِن أهم المتطلبات والادوات المقترحة لتنفيذ السياسات والمبادرات والبرامج التي تضمِن فاعلية عملية التطبيق وكفاءتها، بل وتعمل الدولة على أن يتوفر فيه عنصر الاستدامة، وبطبيعة الحال تختلف الدول النامية عن الدول المتقدمة في الإنفاق على التعليم وتمويله، حيثُ تعاني الدول النامية مِن مشاكل اقتصادية، وعجز في موازناتها العامة، ومديونتها الخارجية، والتي تؤثر جميعها بالسلب على حجم ومخصصات نفقات التعليم، وذلك على العكس تمامًا في الدول المتقدمة التي تتوافر لديها الإمكانات الاقتصادية الكافية لمواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه العملية التعليمية، ومما لاشك فيه أن أهم تحدى يواجه قضية تمويل التعليم، هي مواجهة النفقات المتزايدة فى التعليم، وتوفير الموارد اللازمة لمتطلبات العملية التعليمية التي أصبحت في تزايد مستمر خصوصًا مع

سعى الدول في تحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، والارتفاع بمستوى التعليم ونوعيته وجودته **(جيهان محمد حمدي، 2018، ص106، 107)** .

وتتضح أهم تحديات تمويل التعليم قبل الجامعي فى الإجابة عن تساؤل كيف يمكن للدولة الوفاء بتوفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على العملية التعليمية بما يضمِن تحقيق كفاية وكفاءة الإنفاق وعدالة توزيعه.

وبنظرة تحليلية لنظام تمويل التعليم، لاكتشاف أوجه التحديات القائمة يمكننا التمييز بين ثلاثة عناصر أساسية ، وهي :عنصر مصدر تمويل التعليم، وعنصر حجم التمويل المتوفر والمطلوب، وعنصر أسلوب توزيع المال المتوفر على أوجه العملية التعليمية المختلفة **(جمال الدهشان، 2016، ص5)**:

1) **مصدر تمويل التعليم**، ويعني ببساطة شديدة التزام جهة محددة بدفع تكاليف العملية التعليمية .وتتعدد مصادر تمويل النظم التعليمية وتتنوّع ، ولكنها يمكن أن تختصر في ثلاثة أشكال شائعة هي:المصادر الحكومية وتدخل ضمِنها المساعدات الدولية، والمصادر الأهلية، والجهود الذاتية للمؤسسات التعليمية نفسها، ولكل مصدر مِن هذه المصادر مؤيدوه ومعارضوه، والجدل حول هذه الأساليب لتمويل التعليم لا يكاد ينتهي حتى يبدأ مِن جديد، حتى بات في يقين الكثير مِن المعنيين بالشأن التعليمي ضرورة تضافر كافة أشكال مصادر تمويل التعليم لأي نظام تعليمي، وأن الاقتصار على مصدر واحد يهدد النظام التعليمي بالأزمات التمويلية المتوقعة.
2) **حجم تمويل التعليم (كفاية تمويل التعليم)**، ما المقدار الذى يُفترض أن يخصص للتعليم مِن ميزانية الدولة أو مِن الناتج القومي الاجتماعي GNP إذا كان تمويل التعليم حكوميًا ؟ ليس هناك شيء متفق عليه وفق هذين المعيارين ، إلا أنه وخلال النصف الثاني مِن القرن العشرين جرى التعارف على أن النسبة يفترض ألا تقل عن 20 % مِن ميزانية الدولة أو 8% مِن الناتج القومي الإجمالي ، لكن في تحديد مثل هذه المعايير شيء مِن المجازفة ، فدخول البلدان ونواتجها القومية الإجمالية مختلفة ، علاوة على مستوى أن مستوى المعيشة وعدد السكان ومعدل دخل الفرد على تباين واسع وعريض بين الدول .
3) **كيفية توزيع المخصصات المالية للتعليم** : يرتبط هذا العنصر بالعنصرين السابقين ، فليس مجرد توافر مصدر لتمويل التعليم بحجمٍ كافٍ ، يعد أمرًا كافيا بدوره، فحسن توزيع الموارد المالية للتعليم أمر ضروري أيضًا لضمان تحقق الأهداف التعليمية المِنشودة، وتوجد اليوم عدة أساليب فنيّة لضمان حسن توزيع الموارد المالية للتعليم ، ومِنها:

أ) **مِناسبية التمويل**:

أي درجة مِناسبة مستوى توفير الخدمات التربوية، والواقع أن مقاييس المِناسبيه قد تطورت عبر الزمِن تطوراً ملحوظاً، ففي خلال الستينات وأوائل السبعينات كانت تعرف ممِن خلال نسبة ميزانية التعليم مِن الدخل القومي، ونسبة ميزانية التعليم مِن ميزانية الحكومة المركزية، وكانت نسبة 8% ممِن الناتج القومي الإجمالي هي المِناسبة، ونسبة 20 % هي النسبة المِناسبة لحصة التعليم مِن ميزانية الحكومة المركزية، والواقع أن هذه المقاييس كانت تهمل أحياناً التعليم الخاص، والجهود الذاتية للسلطات المحلية أو الأهالي وكذلك الهبات والمِنح، ولذلك فإنه مِنذ أواخر السبعينات بدأت تظهر مقاييس جديدة أكثر قبولاً ، روعي فيها أن تكون قريبة مِن مُخرجات الأنظمة التربوية وأهدافها ، ومِن هنا ظهرت مقاييس أكثر جودة وتفصيلاً شملت أربعة مقاييس رئيسية هى :-

1. نسبة التسجيل فى التعليم الابتدائي بالقياس للفئة العمرية المُناظرة.
2. نسبة التسجيل فى التعليم الثانوي والعالي .
3. درجة التوازن فى الفرص التعليمية بين الذكور والإناث.
4. معدل تعليم الكبار.

ب) **الكفاءة (سايحة الخامسة، حفناوي أمال، 2022، ص179، 180)**

ترتبط الكفاءة بأفضل توزيع أو استخدام للموارد المالية المتاحة مِن أجل جعل تحقيق الأهداف المِنشودة تتم فى أقصى حد ممكن ، والموارد تكون موزعة بكفاءة لو كان مِن غير الممكن إعادة توزيعهما بدون تقليل مستوى الناتج ، وهناك مقاييس عديدة لقياس الكفاءة مِن أشهرها، الكلفة والمِنفعة، والكلفة والفعالية، وهي أساليب تساعد على اتخاذ قرارات توزيع الموارد المالية للتعليم ،ويستخدم أسلوب الكلفة – المِنفعة في حالة التمكن مِن التعبير عن كل مِن المُدخلات (الكلفة) والمُخرجات(المِنفعة) في صورة نقدية، في حين يستخدم أسلوب الكلفة الفعالية في حالة عدم التمكن مِن التعبير عن المُخرجات (الأهداف أو المِنفعة) في صورة نقدية، وهذا هو الوضع السائد فى التربية ،ولمعيار كفاءة التمويل نوعان من المؤشرات هما: مؤشرات الكفاءة الداخلية وتعبر عن نسبة الإنفاق الرأسمالي والجاري لجملة الإنفاق على التعليم، فكلما زاد الإنفاق الجاري على الرأسمالي دل ذلك على ضعف الكفاءة، وفيما يتعلق بالكفاءة الخارجية لا توجد مؤشرات مباشرة، لكن بما أن التعليم يهدف لتحقيق أهداف معينة فمن ثَم يصبح معيار كفاءة الإنفاق هو مدى تحقيق أهداف النظام التعليمي.

ت) **العدالة (سايحة الخامسة، حفناوي أمال، 2022، ص180)**

إذا كانت الكفاءة تتعلق بحسن توزيع واستخدام الموارد المالية المتاحة للتعليم، فإن العدالة تعني عدالة توزيع هذه الموارد أو الخدمات التعليمية بالنسبة لكافة فئات المجتمع، الأغنياء والفقراء، الريف، والحضر، التعليم العام والتعليم الفني، التعليم العام والتعليم الجامعي ... وغيرها، فأنظمة التعليم في الكثير مِن بُلدان العالم خاصة بُلدان العالم الثالث تعانى مِن ظاهرة فقدان التكافؤ في توزيع الخدمات التعليمية بين أقاليم البلد الواحد أو بين مِناطق الريف ومِناطق الحضر أو بين الذكور والإناث أو بين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة أو سواها ، ولذلك فالتمويل الجيد هو الذى يعمل علي تقليل هذه التفاوتات فى توزيع الخدمات التعليمية ، وتشمل التفاوتات في الخدمات التعليمية عدة مؤشرات مِنها:-

1. معدلات قيد الطلاب.
2. نسبة القيد بمرحلة معينة لكل ألف مِن السكان.
3. التفاوت في توزيع الموارد المتاحة للتعليم ونوعيتها نوعية المعلمين وعددهم ، نوعية المدارس، تجهيزات المبنى المدرسي .
4. التفاوت في إمكانية الوصول إلى الخدمة التعليمية.
5. التفاوت في الكفاية الداخلية للنظام التعليمي .

ووفقًا لتحليل المعايير السابقة يمكن تلخيص **أهم التحديات التي تواجه التعليم قبل الجامعي فيما يلي: (أسماء محمود الكحكي، 2020، ص284)**

- **الإخفاق في تحقيق التكافؤ في توزيع الموارد المالية**: وتتضمِن الكثير مِن جوانب الإخفاق حتي تحقيق التكافؤ في الإنفاق التعليمي لصالح التعليم الثانوي بنوعيه العام والفني على حساب التعليم الابتدائي والإعدادي ، وكذلك الحضر على حساب الريف والمِناطق النائية مِنه ولصالح الذكور على الإناث والفقراء مِنهم خاصة.
- **ارتفاع متوسط تكلفة الطالب :** لقد ترك التضخم المالي آثارًا سلبية على النفقات الحكومية الجارية فى قطاع التعليم مما كان له انعكاس على الإنفاق الجاري وذلك بزيادة النفقات على كل تلميذ وصحب ذلك التزايد ، تزايد الإنفاق الجاري في الإدارة التعليمية و رواتب المعلمين وصيانة الأبنية التعليمية والتجهيزات المصاحبة لها.

- **قصور الإنفاق التعليمي دون تحقيق النتائج المرجوة مِنه :**وهذا يرجع إلى قصور معايير الجودة ومواكبة التعليم لمتغيرات العصر ومِن ثم بعد المُخرجات التعليمية عن متطلبات سوق العمل، بجانب الافتقار للبعد التطبيقي للنظرية التعليمية وتدني مستويات الأشراف والمتابعة وضعف مستويات الضبط والتوجيه والإرشاد.
- **حاجة النظام التعليمي لترشيد الإنفاق:** وذلك بما لا يؤثر على النظام التعليمي سلبا على المستوى الكيفى حيثُ يختلف التعليم عن الوحدات الإنتاجية الهادفة للربح مِن حيثُ النفقات الحكومية وذلك فى كون التعليم يبدأ أولًا بتحديد النفقات المطلوبة ثم البحث عن مصادر تمويل هذه النفقات أما الوحدات الهادفة للربح فإنها تحدد الايرادات المتوقعة ثم تحدد النفقات اللازمة.
- **عجز الموارد المالية وعدم كفاءتها لتلبية متطلبات إصلاح التعليم وتجويده :** تحتاج مؤسسات التعليم قبل الجامعي موارد مالية عالية حتي تحقق أهدافها بكفاءة حيثُ تتزايد سنة بعد الأخرى لتتمكن المؤسسة التعليمية مِن تطوير وصيانة المعامل والفصول بها ولا توجد الموارد المالية الكافية ، وذلك لضخامة الاستثمارات المالية التي يتطلبها التعليم قبل الجامعي رغم الزيادة الملحوظة فى الإنفاق الحكومي إلا أنها لا تكفى لإصلاح التعليم الإصلاح الحقيقي .
- **محدودية الموارد التمويلية مِن الخزانة الحكومية وعدم كفاءتها** : تتزايد حجم نفقات الدولة نظرًا لتزايد عدد السكان ، وتزايد النفقات التعليمية نظرًا لزيادة الطلب علة خدمة التعليم، وفى ظل اعتماد الموازنة على قاعدة موارد محدودة، وبالتالي فإن الصفة الغالبة للموازنة العامة للدولة عجز مالي متكرر، يعكس محدودية الموارد المتاحة يقابله تعاظم الاحتياجات لكافة قطاعات وأجهزة الدولة **(أمل عبد الرحمن الحربي، 2017، ص66)**.
- **ضَعف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في استثمارات التعليم:** إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم قبل الجامعي في مِصر ضعيفا وبالتالي فإن تمويل التعليم قبل الجامعي ما زال معتمداً على مصدر أساسي للتمويل، على عكس البلدان المتقدمة حيثُ يلعب التمويل الخاص دوراً هاماً ومِن العوامل التي تساعد على ذلك ارتفاع مستوى المعيشة مما يُمكن الكثيرين مِن تغطية تكاليف تعليم أبنائهم ، و ازدياد دور المؤسسات الصناعية والمالية وغيرها في تمويل التعليم بفضل ما تحققه مِن أرباح وما تحصل عليه مِن حوافز وإعفاءات بسبب مشاركتها في تقديم الخدمات الاجتماعية. **(جيهان محمد حمدي، 2018،ص106)**.

وفى ضوء ما سبق من تحديد أهم المشكلات والتحديات التي تواجه تمويل التعليم قبل الجامعي في مِصر، ومراعاة المعايير اللازمة للإنفاق، يمكن طرح بعض الآليات الاجرائية، والتي مِن المتوقع أن تسهم فى مواجهة التحديات القائمة.

3. المبحث الثالث

أدركت مِصر أهمية التمويل وكونه عاملًا أساسيًا في تحقيق التنميةُ المُستدامة، وقد ظهر ذلك في التقرير الوطني الثاني الذى قدمته مِصر في عام 2018 في المِنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة، فقد ناقش التقرير قضية التمويل كأحد التحديات الأساسية التي قد تُعرقل تحقيق الأهداف الأممية للتنميةٌ المُستدامة، لـــــذا اتخذت مِصر خطوات جادة على المستوى المحلى والمستوى الدولي لتوفير التمويل اللازم لتحقيق الأجندة الوطنية للتنميةٌ، وأتضح من المحاور السابقة أن مشكلة التعليم قبل الجامعي تكمُن في تمويله نظرًا لقلة الموارد المالية المتاحة وانخفاض المستوى الاقتصادي مما أدي إلى ضعف قدرة الدولة على تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي بفاعلية حيثُ مِن الصعب لدولة أن تتحمل عبء نظام تعليمي متكامل على حساب خزانة الدولة والتمويل الحكومي وحده ولذلك ظهرت اتجاهات للبحث عن بدائل تمويلية جديدة ، يمكن طرحها من خلال الآليات الإجرائية التالية:

1) **فيما يتعلق بحاجة النظام التعليمي لترشيد الإنفاق وتحقيق الاستثمار الأمثل لنفقات التعليم يمكن اقتراح الآليات التالية:**

- **قصر الإنفاق على النفقة الفعالة** : وهي تلك التي ترتبط بأهداف كمية وعينية وتقاس- نتائجها بمعايير الكفاءة والأداء وبالتالي لا ينبغي أن ينظر للأمر على أنه مجرد حجم الاعتمادات المالية وانما لما يحققه أداء كل جنيه ينفق مِن هذه الاعتمادات ، ومن المؤكد أن الإعداد والاستُعداد لذلك هو البداية الحقيقية لتطبيق موازنة البرامج والأداء.
- **الاهتمام بالصيانة كأحد المقومات :** الأساسية للحفاظ على أصول المجتمع وثروته – القومية، والمحافظة على الأصول وصيانتها يسير جنبا إلى جنب مع الإنفاق على الاستثمارات الجديدة، حيثُ لا معني حقيقي لاستثمارات لا تجد مِن يحافظ عليها أو يرفع مِن كفاءتها وزيادة قدرتها الإنتاجية .
- **تقليل الهدر المتزايد فى النفقات الحكومية** : مِن خلال إتباع أساليب حديثة في بناء المدارس وإنشائها بنظم وتصميمات جديدة وتوظيف الخبرات في التصميم والتنفيذ وتجهيز المدارس، وإمكانية الوصول للمدارس النائية، وحل العديد مِن المشاكل المتعلقة بحيازة الأراضي المخصصة للمباني المدرسية.
- **استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة :** في التدريس بما يعمل على تخفيض التكلفة التدريسية، مع الاهتمام برفع القدرات المهنية والعلمية للقيادات التربوية وأعضاء الهيئة التدريسية، والعمل على الحد مِن التضخم الوظيفي والعمالة الزائدة في الوظائف الادارية .

2) **فيما يتعلق بمحدودية الموارد التمويلية مِن الخزانة الحكومية والتمويل المحلى** : **<u>يمكن اقتراح الآليات التالية :</u>**

دعم التمويل الحكومي :إن التمويل الحكومي في مِصر بصفة عامة والتعليم قبل الجامعي بصفة خاصة المصدر الأساسي لتمويل التعليم نتيجة التزام مِصر بمبدأ مجانية التعليم التي كفلها الدستور وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية .وذلك بتمويل التعليم مِن خلال الصناديق الخاصة وهى: **(أسماء محمود الكحكي، 2020، ص286)**

- **صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية :**

يُعد أحد الدعائم التمويلية لقطاع التعليم قبل الجامعي في مِصر ، وقد بدأ هذا المشروع عام 1989 ، ويستهدف دعم وتمويل المشروعات التعليمية وتشمل إقامة المدارس وتجهيزها وصيانتها وترميمها ويساهم الصندوق بنسبة 3%، مِن ميزانية الحكومة ، وقد تحددت سياسة الصندوق في **محورين هما :**

<u>الأول</u> :أن التعليم استثمار إنتاجي مِن الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

<u>الثاني</u> :التعليم مجانى في كل مؤسسات الدولة كمبدأ دستوري يجب العمل به واحترامه .

- **صندوق دعم وضمان التزام المدارس الخاصة بمِصروفات:**

وقد تم إنشاؤه بناء على القرار الوزاري رقم 271 لعام 1987، وتستخدم موارده في المساهمة في بناء المدارس الرسمية والفصول الدراسية وتحسين الأداء للخدمة التعليمية، وتكون عملية التصرف فى الصندوق مِن خلال الوزير واللجنة المركزية للتعليم الخاص، ومصدر تمويله كالتالي:

1. اشتراك قدره 1 % مِن المِصروفات المدرسية لكل مدرسة.
2. الإعانات والهبات والتبرعات مِن الأفراد أو الهيئات.
3. الاعتمادات التي يتم تخصيصها مِن الموازنة العامة.

استحداث مصادر تمويل أخرى سواء اساسية أو ثانوية في تمويل التعليم وحذو نهج الدول المتقدمة ، كتفعيل دور القروض كأحد مصادر التمويل الاساسية ، والذى يُمكن فيما بعد مِن استعادة بعض الأموال التي أنفقتها الدولة .

دعم فكرة تمويل المدارس عن طريق نظام البناء والتشغيل والنقل والذى بمقتضاه تتولى مؤسسات القطاع الخاص بناء مدارس تقوم بإدارتها وتشغيلها بموجب عقد امتياز لسنوات عدة ثم يتم إعادة ملكيتها للحكومات مرة أخرى، والمعروف **بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) كأحد وسائل التمويل الحديثة** .

3) تشجيع المؤسسات المجتمعية على زيادة إسهامها فى تطوير العملية التعليمية

وهو ما يقدمه المجتمع بجميع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية مِن إسهامات عينية ومادية لدعم العملية التعليمية، ومِن أشكال الاسهامات المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي.

1. التمويل المالي المباشر : الناتج عن فرض الضرائب التي توجه للتعليم .
2. التبرعات النقدية أو العينية للمستلزمات التعليمية أو المباني والأراضي المستخدمة في الأغراض التعليمية.
3. التطوع في تقديم الخدمات الإنشائية أو أعمال الصيانة.
4. إعادة النظر في تحديد الخيارات، وتنمية الوعي بتشجيع الأفكار الجديدة لتطوير عملية التمويل مِن خلال الشفافية والمشاركة المجتمعية.
5. المشاركة في الإدارة وتطوير المباني والوسائل التعليمية.

4) إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم قبل الجامعي :

للقطاع الخاص دور مهم في العملية التنموية وهو قطاع فاعل في المجتمع يعمل فيه ويتبادل المِنافع مع أفراده، ولا يمكن تصور أن تعمل المِنظمات الاقتصادية بمعزل عن أفراد المجتمع ومؤسساته التعليمية، فهي علاقة تبادلية مشتركة وفيما يلي عرض آليات التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم .

- **التعاون بين القطاع الخاص وقطاع التعليم قبل الجامعي:**

إن المُشكلات المُعقدة التي تواجه المجتمعات اليوم تجعل المؤسسات التعليمية عاجزة عن مواجهتها مِنفردة وبمعزل عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى، لـذا فإن المؤسسات التعليمية تهدف أن تجعل المجتمع بكامله مهتمًا بتطوير وتنمية قدرات الطلاب ، وهذا ما يدعو بشكل عاجل إلى ضرورة قيام المؤسسات التعليمية بإقامة علاقات وروابط مع مؤسسات المجتمع، وأن تبنى هذه الروابط على المصالح المشتركة لمؤسسات التعليم وبقية مؤسسات المجتمع، على ان يتم ذلك خلال:

1. تعزيز العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمُنظمات الاجتماعية ، والجمعيات الخيرية التي لا تهدف إلى الربح .
2. إزالة العوائق أمام إسهامات رجال الأعمال في مجال إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمة متميزة .
3. إقامة علاقات قوية ذات أبعاد استراتيجية بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص، تهدف إلى تحقيق التكامل في المصالح.
4. أن يبنى التعاون والشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم على مستوى القيادات العليا في القطاعين.
5. أن تبنى هذه الشراكة وفقًا للحاجة الفعلية للمجتمع.
6. النظر إلى الشراكة بين القطاعين على أنها استثمار طويل الأجل يتطلب إقامة علاقات عمل مشتركة وطويلة مِن أجل ضمان النجاح.

<u>ويمكن حصر مجالات التعاون فيما يلي:</u>

1. مجالات تقديم الخدمات التربوية المتكاملة مثل إنشاء مدارس اهلية، ومدارس فنية وتكنولوجية متخصصة، وفقًا لاحتياجات سوق العمل.

2. تبني فكرة المدرسة المِنتجة لسد بعض النفقات التعليمية مِن مواردها الانتاجية، بحيثُ يتم تحويل المدارس إلى مواقع إنتاج حقيقة، مع استمرار تقديم الخدمات الاكاديمية التعليمية.
3. مجالات تأمين الاحتياجات المادية ومِنها الصيانة والمباني المدرسية، وتوفير الأجهزة وطباعة الكتب والنشرات التعليمية.
4. مجالات تقديم الدعم الفني والعلمي مثل الاسهام فى التنميةُ المهنية للمعلمين، وإجراء الدراسات المسحية لتوفير البيانات اللازمة لدعم وتطوير العملية التعليمية.

لذلك فإن القطاع الخاص يُعد بلا شك أحد القطاعات الاجتماعية الفاعلة اقتصاديا ويؤدى دورًا مميزًا في دعم العديد مِن مجالات التعليم سواء كانت هذه المجالات ذات فوائد مادية أو معنوية .

5) إقامة شراكات مع المؤسسات الدولية لزيادة مخصصات الإنفاق على التعليم .

أدركت مِصر أهمية التمويل وكونه عاملًا أساسيًا في تحقيق التنميةُ المُستدامة ، وقد ظهر ذلك في التقرير الوطني الثاني الذى قدمته مِصر في عام 2018 في المِنتدى السياسي رفيع المُستوى للأُمم المتحدة ، فقد ناقش التقرير قضية التمويل كأحد التحديات الأساسية التي قد تُعرقل تحقيق الأهداف الأُممية للتنميةُ المُستدامة .

وقد تجلَّت أهمية توفير التمويل بعد جائحة كوفيد 19 - وما ترتَّب عليها مِن تراجع حاد للاستثمارات في العالم.

لـــذا تبنَّت الحكومة مجموعةً مِن الخطوات الجادة نحو إقامة شراكات دولية لتحقيق التنميةُ فى قطاع التعليم، تهدف مِن خلاله إلى تحفيز مصادرَ التمويل المختلفة وإزالة العوائق وتشجّع الوسائل غير التقليدية لتغطية الفجوات التمويلية، للوصول إلى تنفيذ رؤية مِصر 2030 في إطار مِن الشفافية، وفى هذا الإطار انضمت مِصر رسميًا للشراكة العالمية للتعليم"GPE"، كعضو في هذه الشراكة، حيثُ تضمِن هذه العضوية حشد الجهود العالمية لتوفير التمويل والدعم اللازم للإسهام في توفير التعليم والتعلم للجميع على نحو يتسم بالإنصاف والجودة (.الهيئة العامة للاستعلامات، 2024، مِصر تنضم رسميا للشراكة العالمية للتعليم ("GPE"

وقد نشر صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم (The Global Partnership for Education (GPE)) خطة قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر 2023-2027، وجاء ذلك بعد إجراء دراسة تحليلية للوضع الحالي للتعليم في مصر، وبعد تقييم الخطة وإقرارها من (15) جهة دولية ومحلية ، ونجحت مصر في أن تصبح عضو في هذه الشراكة خلال مطلع شهر سبتمبر 2023، وحصلت على منحة بقيمة 700 ألف دولار أمريكي وذلك وفقًا لموقع GPE.

توصيات البحث:

- مِن أهم الإشكاليات التي تواجه عملية تمويل التعليم في مِصر، هي إشكالية عدم التنسيق والتنظيم لهذه الجهود، أو ما يمكن وصفه بعدم وجود آلية إدارية أهلية لتنظيم جهود المشاركة المجتمعية في عملية التمويل تقوم بالتنسيق مع الجانب الحكومي صاحب النصيب الأكبر والمسئول الأول عن التمويل حتى الآن ، ولهذا فإن الجهود الأهلية في التعليم حتى الآن ، سواءً كانت على شكل تبرعات أو هبات مالية أو عينية متناثرة ولا يحكمها تنظيم ولا قواعد معينة ، ومِن ثم لا يوجد حتى الآن رؤى محددة يمكن أن تحدد نسب المشاركة الشعبية في مسألة تمويل التعليم في مِصر، فلا قانون ينظم هذه الشراكة ولا ثقة متبادلة بين الإدارات التعليمية المسئولة محلياً عن التعليم وبين الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية الراغبة في دعم تمويل التعليم.

- إن تحديث أدوات إعداد الموازنة العامة للدولة بات أمرًا حتميًا، كما أن الاستعانة بالبرامج التقنية في إعداد الموازنة هو أمر أصبحت تمليه علينا مفردات العصر ، فمِن اللازم أن يتم وضع تقديرات إنفاق الموازنة مِن خلال برامج تقنية متطورة تساعد على متابعة استخدام الاعتمادات والتأكد مِن جدية ومِناسبية الإنفاق .
- إن فلسفة التعليم في مِصر التي تقوم على المركزية مما رسخ في العقول الاعتماد على الحكومة في كل شيء يتعلق بالتعليم ، وبخاصة في مجال التمويل، وقد ترتب على هذا الأمر ظهور السلبية والاتكالية ، ولهذا فإن الملاحظ لميزانية التعليم في لدينا يجد أن معظم مصادرها حكومية، الأمر الذى ترتب عليه ضعف الإنفاق التعليمي على الطلاب في جميع المراحل التعليمية، وراح الأهالي يعتقدون أن حصتهم في تمويل التعليم تنحصر في تدبير الأموال اللازمة للإنفاق على الدروس الخصوصية لأولادهم حقيقة يجب أن تقال وبصوتٍ عالٍ، هي أن التعليم في مِصر في أزمة ويجب تفعيل أدوار الجمعيات الأهلية والقطاعات الخيرية في المجتمع لمواجهة هذا الخطر قبل فوات الأوان.
- كما أنه لدينا إشكالية الهدر في الإنفاق التعليمي وهي مِن الإشكاليات التي تهدد النظام التعليمي ككُل، وتهدد قضية المشاركة المحلية والدولية في تمويل التعليم ، وذلك لاعتقاد الناس بعدم جدوى المشاركة نتيجة ما يرونه مِن جوانب هدر في الإنفاق التعليمي، ويتمثل هذا الهدر في جوانب عديدة لعل أحدثها ما يتعلق بالإنفاق السخى على برامج تدريب المعلمين وتنمية مهاراتهم دون عائد ملموس في هذا المجال، سوي محاضرات ومقابلات تبدأ وتنتهي دون إحداث الفعاليات المهنية المرجوة كعائد مِن برامج تحسين التعليم .
- ويزيد مِن حجم الهدر في الإنفاق التعليمي، ظاهرتا الرسوب والتسرب، فإذا كان الرسوب هو تعثر الطالب في الانتقال مِن صف إلى الصف الأعلى، فإن التسرب هو انقطاع التلميذ عن الدراسة كلية وعدم العودة إليها ثانية، فهاتان الظاهرتان الموجودتان في النظام التعليمي تمثلان إشكالية الهدر التعليمي بشكل عام ، وينعكس ذلك في إحجام الأهالي عن المشاركة الجدية في الإنفاق على التعليم ، ناهيك عن انعدام الثقة بين أطراف العملية التعليمية والقطاعات والجمعيات الأهلية.
- يجب تبني فلسفة الاستثمار في الصناعات التعليمية ومِنها إقامة مصانع خاصة بالتربية والتعليم تعمل على تزويد المدارس بالأثاث المدرسي متُعدد الاستخدام ، وكذا الأجهزة المعملية. ويجب الاستفادة مِن التسهيلات المادية المقدمة مِن الدولة للمِناطق الاستثمارية مِن أجل إقامة مِناطق استثمارية مملوكة لوزارة التربية والتعليم ، أسوة بمِنطقة أو مدينة الإنتاج الإعلامي المملوكة لوزارة الإعلام ، تكون أولويات مهامها طبع الكتب المدرسية ونشرها ، إلى جانب طبع وإنتاج الأدوات الكتابية والوسائل التكنولوجية التي لها دور مؤثر في العملية التعليمية ، وحتى إنتاج الكمبيوتر التعليمي ، ويؤدي هذا الاقتراح إذا ما تم تبنيه والعمل على تنفيذه ، إلى خفض الكُلفة الحكومية في مجال إنتاج الكتاب المدرسي وتحسين جودته باستخدام وسائل حديثة ومتطورة في أعمال الطبع ، ومِن الأفضل لو تم طبع الكتب المدرسية بحيثُ تشمل المناهج متجمعة لبعض المواد ولعدد مِن السنوات الدراسية وبما يؤدي إلى خفض كُلفة الوحدة مِن الكُتب المطبوعة .
- يجب البحث عن موارد إضافية للإنفاق على التعليم مثل العمل على تشجيع المحليات على المساهمة في تمويل التعليم، وضرورة العمل على إنشاء صندوق قومي أو محلى خاص بالتعليم لدعم تمويل التعليم .

قائمة المراجع:

الكحكي، اسماء محمود (2020): رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي فى مِصر، **مجلة كلية التربية – جامعة دمياط**، ع (75).

الزنفلي، احمد محمود (2017): الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة (دراسة تحليلية)، **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، ع (96)، ج (1)، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

الحربي، أمل عبد الرحمِن (2017): تمويل التعليم فى المملكة العربية السعودية: تحديات وبدائل، **مجلة العلوم التربوية**، مج (2)، ع (1).

الهيئة العامة للاستعلامات (2023): الرئيس السيسي يشهد فعاليات المؤتمر الوطني للشباب بمحافظة الإسكندرية، متاح على:
https://www.sis.gov.eg/Story/258434/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B

الهيئة العامة للاستعلامات، **مِصر تنضم رسميا للشراكة العالمية للتعليم"GPE"** ، متاح على:
https://sis.gov.eg/Story/262935/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85

الدهشان، جمال على (2016): نحو رؤية مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم فى مِصر، ورقة عمل مقدمة الى "المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية جامعة عين شمس بعنوان **"توجهات استراتيجية في التعليم – تحديات المستقبل"**، كلية التربية، جامعة عين شمس.

حمدي، جيهان محمد (2018): مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي فى مِصر (دراسة تحليلية)، **مجلة كلية التربية ببنها**، ع (116)، ج (5)، كلية التربية، جامعة بنها، مِصر.

دستور جمهورية مِصر العربية، (2015)، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، المادة (19)، (20)، (22) .

حلول للسياسات البديلة (2023): **التعليم ليس للجميع.. تداعيات الإنفاق الحكومي على إتاحة التعليم، متاح على:**
https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/1318/education-for-some-implications-of-government-spending-for-access-to-education.

الخامسة، سايحي ، أمال، حفناوي (2022): أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي- قراءة في بعض التجارب العربية، **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال**، مج (11)، ع (2)، الجزائر.

الحربي، عبدالعزيز عويش عائش (2024): "بدائل تمويل التعليم العام من وجهة نظر قادة المدارس الحكومية بالمدينة المنورة"، **المجلة العربية للنشر العلمي**، الاصدار السابع، ع (65) مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن.

الشنيفى، على بن عبدالله (2018): البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، **مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد العاشر – المجلد الثاني**، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الابحاث، غزه، فلسطين.

عبد الحميد، فتحي السيد يوسف (2012): دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم (الحالة المصرية بالمقارنة ببعض التجارب الدولية) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

بلتاجي، مروة محمد شبل (2015): تمويل التعليم العالي في مِصر: المشاكل والبدائل المقترحة، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، مج (16)، ع (3)، جامعة القاهرة.

السيد، هبه أبو رواش (2022): واقع الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة الزمنية من 15-2016 حتى 20-2021، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، مج (28)، ج (4)، كلية التربية، جامعة حلوان.

وزارة التخطيط والتنميةُ الاقتصادية (2021): تقرير التنميةُ البشرية في مِصر 2021 **"التنميةُ حق للجميع مِصر المسيرة والمسار"**، وزارة التخطيط والتنميةُ الاقتصادية بالتعاون مع .برنامج الامم المتحدة الانمائي.

وزارة التخطيط والتنميةُ الاقتصادية (2022): **الأجندة الوطنية للتنميةٌ المُستدامة "رؤية مِصر 2030"** المحدثة، ص6.

وزارة التربية والتعليم (2014) : **الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي** (2014-2030)، القاهرة.

وزارة المالية (2023): **البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، القاهرة.**

للمزيد حول منهجية التخطيط الاستراتيجي، متاح على:
https://hrdiscussion.com/hr17505.html

للمزيد حول منهجية التخطيط بالمشاركة، دليل الممارس التنموي في تقييم الوضع والتخطيط بالمشاركة، مستودع وثائق منظمة الفاو، متاح على:
http: //www.fao.org/wairdocs/af200a/af200a04.htm

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (2016): استراتيجية التنمية المستدامة" رؤية مصر 2030"، القاهرة، ص9.

المراجع الأجنبية:

Abdel-Razek, Fatemah (2022) "Proposed Alternatives to Decrease Private Tutoring in Egyptian PreUniversity Education," Future Journal of Social Science: Vol. 1: Iss. 2, Article 2.

Unesco (2023): Tranceforming Education Summet- Analysis of National Statements of Commitments in the Arab States Region, Paris, France.

Moammar Abdelrahman SHABIB, Amal MASHAL, Thaer Ali RAJA (2021): Financing Public Universities in Palastine: Challenges and Opportunities, IJHER, Volume 3, Issue 6.

The Global Partnership for Education (GPE)): Transforming education in Egypt.

Rasha Mohammed Abd EL Fatta Qutb (2015): The Evaluation of Public Education Financing Policy in Egypt, Proceedings of The IRES 17th International Conference, London, United Kingdom, 21.